المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

محور: نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين

الأربعاء 7 يونيو 2017

عملا بأحكام المادة 100 من الدستور، نعقد اليوم الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

وقد اخترنا أن نحاوركم في أول جلسة شهرية بعد تنصيب حكومتكم، التي صادفت شهر رمضان المبارك، مما جعلنا نختار محاورتكم والحديث معكم في موضوع " نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين" في شقه الأول، لما للموضوع من أهمية وراهنية.

فالحكومة أعلنت في تصريحها مؤخرا أنها تعتبر التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعتزم مواجهتها وجعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في جوانبها القانونية والمؤسساتية والهيكلية والقطاعية.

والسؤال قديم وجديد، والحلول المقترحة منذ سنوات ما زالت محتشمة وغير فعالة.

فلا برامج إنعاش التشغيل، ولا الرؤية الإستراتيجية الجديدة في مجال التشغيل في أفق سنة 2025، التي تتوخى وضع خارطة طريق لتمكين البلاد من رفع تحدي إنعاش الشغل اللائق عبر تحقيق نمو غني من حيث مناصب الشغل المنتجة والجيدة، والرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتعزيز المساواة في الولوج إلى الشغل، إلى جانب التقليص من الفوارق الترابية في مجال التشغيل، ولا السياسات القطاعية في المجال، لم تعد ملائمة لاحتواء الوضع الذي يزداد تأزما.

- ❖ لا يمكن للمغرب أن يواصل في مسار السياسات الكلاسيكية القائمة.
- ❖ إن استفحال البطالة، وانخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني تحتاج إلى تدابير شجاعة وخلاقة ... نحن حقا بحاجة إلى علاج بالصدمة في هذا المجال.

❖ هذه هي التحديات الحقيقية للمغرب، بالإضافة إلى إصلاح شامل للمنظومة التربوية.

السيد رئيس الحكومة،

فالمرشحون لشغل وظائف الشغل يصلون إلى السوق بمواصفات مهنية لا تتوافق دائما مع حاجيات السوق. وفي نفس الوقت، تجد الشركات صعوبة للتكيف والتأقلم مع التغييرات الاقتصادية، وأن الأشخاص المناسبين ليسوا أيضا في مكانهم في سوق العمل. والخريجون يكافحون من أجل العثور على وظيفة، لأن التحولات الهيكلية للاقتصاد بطيئة وغير كافية.

إن على حكومتكم أن تباشر تحولات هيكلية سريعة في مجال إصلاح قطاع التشغيل.

فنحن نلاحظ محدودية الإطار التشريعي والمؤسساتي وعجزه على استيعاب هذه التحولات. وهو مؤشر خطير يجعل الحكومة خارج التحولات التي تعرفها العلاقات الاجتماعية داخل البلاد، وبالخصوص في مجال علاقات الشغل، التي تعرف تحولات عميقة مع مزيد من العمل الحر عبر منصات الإنترنت والتشغيل في القطاع البيئي والطاقي البديل والصناعي الجديد... وغيرها

هذه التحولات من أنماط العمل التقليدية أصبحت أكثر وضوحا مع ظهور أنماط جديدة من العمل: freelance, ubérisation, télétravail ... وضرورة التأقلم معها .

فانخفاض نسب التشغيل في المغرب يفسر جزئيا بمحدودية النموذج الاقتصادي، وعدم قدرة نظامنا الصناعي على التأقلم مع متغيرات أساسية في منظومة التشغيل، والتي ابتدأت منذ القرن العشرين بتطور التصنيع ثم انفجار قطاع الخدمات، واستمر في القرن الحالي بظهور خدمات الرقمنة.

مما أدى إلى الفشل في إدارة المنعطفين الأولين، ومن تدبير التحولات الهيكلية المصاحبة لها في وقتها، وهو اليوم يدخل المنعطف الثالث للرقمنة بحذر وضعف شديدين.

فعملية التصنيع التي رافقتها ظاهرة التمدن، تساعد على استيعاب الهجرة القروية، وارتفاع نسبة الوظائف الصناعية. إلا أن نسبة التشغيل في القطاع الصناعي لا تتعدى في المغرب 11٪ (حوالي 600 ألف مستخدم)، في الوقت الذي وصلت فيه في بلدان أخرى إلى ما يزيد عن 30 إلى 40٪.

كما أن عدم التحكم في الخدمات لفائدة المقاولات أدى إلى تدني نسب فرص الشغل في هذا القطاع ما بين 2 إلى 3 ٪ ، في الوقت الذي استقر فيه في حوالي 20٪ في بلدان أخرى، أما الخدمات الاجتماعية (لفائدة الأشخاص) في مجالات (الصحة، الترفيه، التعليم، الثقافة، ...) فلا تتعدى 0.8٪ مقابل 10٪ في جهات أخرى .

في الوقت الذي بدأت فيه وتيرة الرقمنة والمعلوميات ترتفع بوتيرة متسارعة، يرافقها تحول هيكلي مرتبط بظاهرة أتمتة الخدمات automatisation وتطور الذكاء الاصطناعي robotique، و إحداث منصات الخدمات عن بعد plateformisation، وغيرها...

كل هذه التحولات والطفرات النوعية تقتضي المزيد من تكثيف الحركية Mobilité والسرعة، وتحسين الجودة والدقة وربح الوقت في أداء المهام، والكثير من التواصل وتنويع سبل الاتصال ...

السيد رئيس الحكومة،

لقد فطنت حكومتكم إلى وجود علاقة عضوية بين التشغيل والإدماج، وهو العنوان الذي يحمله اسم وزارة الشغل والإدماج المهني حاليا: وهو ما يعني في نظرنا إدماج الشباب في المجتمع، باعتباره مؤشر اقتصادي يشكل تحدي كبير، أمام:

- هيمنة الهشاشة في مجال التشغيل، (فشاب مغربي من أصل اثنين ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة يتوفرون على منصب شغل، غالبا ما يكون في القطاع غير المنظم وغير المهيكل. مما يعني الهشاشة حالا ومستقبلا).

- تزايد تطلعات الشباب المشروعة إلى الولوج بشكل أسرع إلى مستوى معيشي لائق يقترب من المستوى المعيشي في البلدان الأكثر تقدما،
- بطء مسار الالتقائية الاقتصادية والعجز عن تدارك التأخير الحاصل عبر عقود من الزمن ، كل ذلك يتطلب تسريع وتيرة النمو بشكل قوي ومستدام، يسمح بخلق فرص شغل جديدة ونوعية لأكبر عدد من المواطنين.

في اعتقادنا، فهذا لن يتأتى إلا من خلال:

- الإسراع في وضع إصلاح شمولي عاجل يعتبر الإصلاح الجبائي العميق إحدى بواباته الرئيسية على قاعدة العدالة والإنصاف وتقاسم الأعباء والثروات والغنى الوطني. مما يتطلب تضريب الثروات والريع والادخار، وتفعيل ذلك من خلال قوانين تشمل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالشغل.
- إعادة بناء نظام الالتقائية الاقتصادية بغرض تدارك التأخر الحاصل في سياسة التشغيل.
- تسريع الوتيرة والزيادة في الإنتاجية الإجمالية والرفع من نسبة تشغيل الساكنة في سن العمل، والتي ينبغي أن تنتقل من 45 % في سنة 2015 إلى 55 % في أفق 2040، ولن تتحقق أساسا إلا

بفعل إدماج المرأة بقوة في عالم الشغل ، كما ونوعا والرفع من معدل عمالة النساء الذي يظل حاليا جد منخفض في حدود 23 بالمئة .